المحاضرة الثَّالثة: مصادر الحديث التَّحليلي.

لما كان "الحديث التَّحليلي" مركبًّا من كلمة: "الحديث"، وكلمة: "التَّحليلي"، كانت مصادر الحديث التَّحليلي هي المصادر التي ترجع إلى الحديث، وهي كلُّ كتب الحديث، والمصادر التي ترجع إلى التَّحليل، وهي الكتب التي خدمت الحديث بالشرح وبيان المعاني، سواء كان على أحاديث كثيرة أو قليلة ولو حديثا واحدا.

ولذلك نقول: تنقسم مصادر الحديث التَّحليلي إلى قسمين؛ الأوَّل: مصادر ترجع إلى الحديث، وهي مصادر الحديث النَّبوي، والثَّاني: مصادر ترجع إلى التَّحليل، وهي الكتب التي خدمت الحديث بالشَّرح وبيان المعاني، سواء كان على أحاديث كثيرة أم قليلة ولو حديثا واحدا، ويمكن تسميتها بـــــ: مصادر فقه الأحاديث وبيان معانيها.

القسم الأوَّل: مصادر الحديث النَّبوي.

مصادر الحديث النَّبوي هي المصادر التي رُوي فيها الحديث بالإسناد إلى النَّبيِّﷺ، وهي كلُّ كتبِ الحديث المصنَّفة بالأسانيد، وهي التي أراد أصحابُها فيها جمع أحاديث النَّبيﷺ أصالةً بالأسانيد، إضافةً إلى بعض الكتب الأخرى التي لم يقصد أصحابُها جمع الحديث أصالةً لكن أخرجوا فيها أحاديث كثيرة بالأسانيد تبعًا، للحاجة إليها، ككتب العقيدة المسندة، وكتب التَّفاسير، وكتب العلل والجرح والتَّعديل وغيرها.

وهي على أحد عَشَر قِسْمًا:

أوَّلا: الجوامع: المقصود بالجوامع هي الكتب التي جمعت الأحاديث المسندة إلى النَّبيِّﷺ **مرتَّبة على أبواب الدِّين،** والمقصود بأبواب الدين أي أنَّها جمعت كلَّ أنواع الأحاديث المحتاج إليها، أي التي يحتاجها المسلم، ولم تخص بابًا دون آخر كما هو حال كتب السُّنن مثلا.

ومن أشهر كتب الجوامع: صحيح البخاري، صحيح مسلم، جامع الترمذي، وتسميته بالسُّنن تجوُّزًا لأنَّه ليس سُنَنًا بل هو جامع.

ثانيا: المسانيد: والمقصود بالمسند هو الكتاب الذي جمع فيه صاحبُه الأحاديث مسندةً إلى النَّبيِّﷺ، أي مُتَّصلة مرفوعة، مرتَّبًا على أسماء الصَّحابة، كمسند أبي هريرةرضي الله عنه ثمَّ مسند ابن عمررضي الله عنه ثم مسند عائشة رضي الله عنها، وهكذا، وأمَّا ترتيب أسماء الصَّحابة في المسند فيرجع إلى اجتهاد كلِّ إمامٍ ومنهجه في ترتيب تلك الأسماء.

ومن أشهر المسانيد، مسند أبي داود الطيالسي، ومسند الحميدي، ومسند إسحاق بن راهوية، ومسند أحمد بن حنبل، ومسند بَقِي بن مخلد الأندلسي(مفقود)، ومسند البزار، ومسند أبي يعلى الموصلي، وغيرها، وكتب المسانيد كثيرةٌ جدًّا تجاوزت المائتين بين مطبوعٍ ومخطوطٍ ومفقود.

ثالثا: الصِّحاح: المقصود بالصَّحيح الكتاب الذي اشترط صاحبُه فيه الصِّحة، أي لا يُخرج إلا حديثًا صحيحًا، والكتب المشهورة بذلك: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وموطأ مالك-على خُلْفٍ فيه-، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان.

لكن لا بدَّ من التَّنبيه هنا أنَّ اشتراط الإمام للصِّحَّة لا يلزم منه صِحَّةَ الأحاديث التي أخرجها في نفس الأمر، لأنَّه قد

يشترط-أي الإمام- الصِّحَّة ولا يُوفِّي بشرطه كابنِ حبان مثلا، وعليه فكتب الصِّحاح التي اشترطت الصِّحة ووفَّى أصحابُها بما اشترطوا هما: صحيح البخاري وصحيح مسلم، في أغلب الغالب، يعني أنَّ كلَّ ما فيهما من الأحاديث صحيحٌ إلا أحاديث يسيرة انتُقِدت عليهما وخصوصا على مسلم، وبعدهما في الرُّتبة من حيث الصِّحة "الموطأ"، وأمَّا بقية الكتب التي اشترطت الصِّحة فقد نزلت عن الصِّحة لكثرة الأحاديث المنتقدة فيها وخصوصًا صحيح ابن حبان.

رابعا: السُّنن: المقصود بالسُّنن هي الكتب التي جمعت أحاديث الأحكام من الحلال والحرام، أي أحاديث الفقه، مسندةً إلى النَّبيِّﷺ، مرتَّبة على أبواب الفقه، فشرطها إخراج الأحاديث المتَّصلة المرفوعة إلى النَّبيِّﷺ في الفقه، لكن قد يُخرج أصحابُ السُّنن بعض الموقوفات على سبيل التَّبع لا أصالةً، للحاجة إليها، وهذا الذي تختلف فيه كتب السُّنن عن كتب المصنفات كما سيأتي.

ومن أشهر كتب السُّنن: سنن أبي داود، وسنن النَّسائي الصُّغرى والكبرى، وسنن ابن ماجه، وسنن الدَّارمي، وصحيح ابن خزيمة[1]، والمنتقى من السُّنن لابن الجارود، وسنن الدَّارقطني، والسُّنن الكبرى والصغرى للبيهقي.

خامسا: المصنفات والموطآت: المقصود بالمصنف هو الكتاب الذي جمع الأحاديث المرفوعة إلى النَّبيِّﷺ، والموقوفة على الصَّحابة، والمقطوعة على التَّابعين، في الأحكام، أي أحاديث الفقه، فالمصنَّفات مثل السُّنن تماما إلا أنَّ الفرق بينهما هو أنَّ المصنَّفات خرَّج أصحابُها الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة في الفقه أصالةً، أي تقصَّدوا إخراج الموقوف والمقطوع مع المرفوع، ولذلك كثرت الموقوفات والمقطوعات جدًّا في المصنفات، بينهما -كما سبق ذكره- خرَّج أصحابُ السُّنن الأحاديث المرفوعة في الفقه أصالةً، وخرَّجوا الموقوف وبعض المقطوع تَبَعًا.

ومن أشهر المصنفات: مصنف عبد الرزاق بن همَّام الصَّنعاني، ومصنف أبي بكر ابن أبي شيبة.

وأمَّا الموطآت فهي من المصنَّفات، فالموطأ كالمصنف تماما إلا أنَّ أصحابه سمَّوه موطأً.

ومن أشهر الموطآت: موطأ مالك، وموطأ عبد الله بن وهب، وموطأ ابن أبي ذئب(مفقود).

سادسا: المستخرجات:

المستخرج هو أن يأتي محدِّث أو عالم إلى كتابٍ مصنَّف بالأسانيد فيُخرِّج أحاديثَ ذلك الكتاب بأسانيدَ لنفسه بحيث يلتقي مع مصنِّف ذلك الكتاب في شيخه أو شيخ شيخه فما فوق، فشرط المستخرَج أن يلتقي المستخرِج مع صاحب الكتاب الذي يُريد استخراجه في الشَّيخ أو شيخ الشيخ ولو إلى آخر الإسناد.

ومن أشهر المستخرجات: مستخرج أبي عوانة الإسفراييني على صحيح مسلم، ومستخرج أبي نعيم الأصبهاني على صحيح مسلم، ومستخرج الطُّوسي على جامع الترمذي.

سابعا: المستدركات: المستدرك هو أن يأتي عالم من العلماء إلى كتابٍ اشترط فيه صاحبُه شرطًا معيِّنا، فيستدرك عليه أحاديث على شرطه لم يُخرجها.

---

[1] - نصَّ غيرُ واحدٍ من العلماء أنَّ صحيحَ ابن خزيمة مرتَّبٌ على أبواب الفقه، وما وصلنا منه وهو قدر الربع يدلُّ على ذلك.

ومن أشهر المستدركات: كتاب: المستدرك على الصَّحيحين لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، وكتاب: الإلزامات للإمام الدارقطني، ومن الكتب التي تدخل في الاستدراك من باب التوسُّع كتاب: الأحاديث المختارة للضِّياء المقدسي.

ثامنا: المعاجم، والمشيخات، والأَثْبات والبرامج والفهارس:

الْمُعجم هو الكتاب الذي أخرج فيه صاحبُه أحاديث مُرتَّبةً على حروف المعجم في أسماء شُيوخِه، أي: يأتي المصنِّف فيرتِّبَ الأحاديث على أسماء شيوخه، وهؤلاء الشيوخ مُرتَّبين على حروف المعجم، فهو ينظر إلى أوَّل الإسناد ولا يهمُّه آخر الإسناد، فيأتي إلى أحاديث شيخٍ من شيوخه اسمه أحمد مثلا فيخرجها كلَّها أو بعضها متسلسلة، لكن آخر الإسناد قد ينتهي في حديث إلى ابن عمر رضي الله عنهما، وفي حديث آخر إلى أبي هريرةﷺ وفي ثالث إلى عائشة رضي الله عنها، وهكذا، فهو على عكس المسند تماما، لأنَّ المسند ينظر صاحبُه إلى الصَّحابي، والمعجم ينظر صاحبُه إلى شيخه، فالأوَّل مرتَّبٌ على أسماء الصَّحابة، والثَّاني مرتَّبٌ على أسماء الشُّيوخ مرتَّبين على حروف المعجم، ولذلك سُميَّ معجما.

ومن أشهر المعاجم على هذا المعنى: المعجم الأوسط والمعجم الصَّغير كلاهما للطبراني، والمعجم لعَبد الخالق بن أسد بن ثابت الحنفي.

وأمَّا المشيخات فجمع مشيخة، وهو الكتاب المرتَّب على شيوخ المصنَّف كذلك، فهو مثل المعجم، وكتب المشيخات كثيرة جدًّا.

ومثل المشيخات تقريبًا المعاجم في الطبقات المتأخِّرة، فكثيرٌ من العلماء المتأخرين جعلوا لأنفسهم مُعجمًا مُرتَّبًا على الشُّيوخ، ترجموا فيه لأولئك الشيوخ وأخرجوا لكلِّ شيخٍ حديثا واحدًا في الغالب.

وأمَّا الأثبات فجمع ثَبَت بفتح الباء، والثَّبَت هو الكتاب المرتَّب كذلك على شيوخ المصنف، لكن الأثبات في عمومها قليلةَ الأحاديث بالنِّسبة للمعاجم على المعنى المتقدِّم.

ومن أمثلة المشيخات–وهي كثيرة–: المشيخة البغدادية لأبي الظاهر السِّلَفي، ومشيخة ابن شاذان الصغرى لأبي علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن الحسن ابن محمد بن شاذان البَزَّاز، ومشيخة ابن الجوزي، ومشيخة ابن البخاري لأبي العباس أحمد بن محمد بن عبد الله الحنفي.

ومن أمثلة المعاجم في الطبقات المتأخِّرة التي تُشبه الأثبات والبرامج: كتاب: المعجم المختص بالمحدثين للإمام الذهبي، ومعجم الشيوخ للسُّبكي تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدِّين السبكي.

ومن أمثلة الأثبات: ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي(ت: 938).

ومن أمثلة البرامج: برنامج شيوخ علي بن محمَّد الرُّعيني، وبرنامج عبيد الله بن أبي الرَّبيع الإشبيلي، وبرنامج التُّجيبي والتُّجيبي هو القاسم بن يوسف بن محمد بن علي التجيبي البلنسي السبتي (المتوفى: 730هـ)، وبرنامج الوادي آشي، والوادي آشي صاحب البرنامج هو أبو عبد الله محمَّد بن جابر بن محمَّد بن قاسم القيسي، الوادي آشي الأندلسي (ت: 749)، وهو غير الوادي آشي صاحب الثَّبَت المتقدِّم.

ومن أمثلة الفِهرس: فهرست شيوخ عبد الحق بن عطية الغرناطي، وفهرست محمَّد بن خير الإشبيلي، والغُنية في فهرست

شيوخ القاضي عياض بن موسى اليحصبي.

تاسعا: كتب الأمالي:

الإملاء في اصطلاح المحدثين: أن يعقد المحدث أو العالم مجلسا وحوله التلاميذ والطلبة، فيُملي الشيخ من حفظه أو من كتابه عددًا من الأحاديث مسندة إلى النَّبيِّ ﷺ والطُّلاب يكتبون، ويكون ذلك في مجلسٍ واحدٍ أو عددٍ من المجالس، والعادة أن تكون في مجالس كثيرة[2].

وكتب الإملاء كثيرةٌ جدا لا تكاد تحصى، خصوصا في القرون؛ الثالث والرَّابع والخامس والسَّادس، وبعد ذلك تراجع التأليف في الأمالي على الأسانيد شأنه شأن بقية الأنواع من التَّصنيف بالأسانيد.

ومن أشهر كتب الأمالي[3]: أمالي الباغندي محمد بن سليمان(283)، أمالي ابن صاعد يحيى بن صاعد)(318)...

عاشرا: الأجزاء الحديثية:

الأجزاء جمع جزء، والجزء لغةً النَّصيب، والقِطعة من الشَّيء، والطَّائفة، وأمَّا الجزء اصطلاحا فيطلق على عددٍ من المعاني:

المعنى الأوَّل: "تأليف الأحاديث المروية عن رجلٍ واحدٍ من الصَّحابة أو من بعدهم"[4]، كجزء فيه أحاديث أبي بكر الصِّديق، أو جزء فيه حديث شعبة، مثاله: جزء الجعديات(حديث عليِّ بنِ الجعد) جمع أبي القاسم البغوي.

المعنى الثَّاني: جمع الأحاديث في موضوعٍ واحدٍ؛ سواء كان الموضوع في العقيدة أو الفقه أو الزُّهد أو الشمائل والفضائل، أو الآداب والأخلاق، والترغيب والترهيب، مثاله: الشَّمائل المحمدية للترمذي.

المعنى الثَّالث: الأحاديث التي انتخبها المؤلف لأهميتها عنده، كالأحاديث العشاريات(فيه عشرة أحاديث)، والأحاديث الأربعينيات، مثاله: كتاب: الأربعين في فضائل ذكر ربِّ العالمين لمسافر بن محمَّد بن حاجي الدمشقي (المتوفى: 420هـ)، والأربعين في فضل الدعاء والداعين لعلِيِّ بنِ المُفَضَّلِ بن مُفَرِّجِ المَقْدِسِيُّ (المتوفى: 611هـ).

المعنى الرَّابع: ويطلق الجزء كذلك على الكلام على حديثٍ واحدٍ سندا ومتنا والتَّوسُّع فيه، كحديث: "إنما الأعمال بالنيات"، وحديث: "من كذب عليَّ متعمدا".

ومن كتب الأجزاء الحديثية كتب العوالي، وكتب العوالي هي الكتب التي جمعت الأحاديث العالية، أي قريبةٌ أسانيدها من النَّبيِّ ﷺ وهي كثيرة، منها: كتاب: عوالي الأعمش ليوسف بن خليل الدمشقي، وعوالي عبد الرزاق للضياء المقدسي، وعوالي سفيان بن عيينة لابن منده، وعوالي مالك للحاكم، وعوالي الحارث بن أبي أسامة وغيرها.

ومن كتب الأجزاء كذلك كتب الفوائد، وكتب الفوائد هي كتبٌ يُؤلِّفُها أصحابُها في بيان فوائد لمطلب مُعيَّن، وهي كثيرة جدًّا: كفوائد تمام بن محمَّد الرازي، وفوائد أبي طاهر المُخلّص، وفوائد ابن منده، وفوائد ابن المقري.

والأجزاء الحديثية بالمعاني المتقدِّمة وكذلك كتب الفوائد كثيرةٌ جدًّا لا تكاد تُحصى كثرة.

---

[2] – ينظر: كشف الظنون(161/1).

[3] – ينظر: تحقيق كتاب: الأمالي لأبي القاسم الحُرقي، تحقيق: محمد بن عبد الله آل عامر(ص 147-183).

[4] – الرسالة المستطرفة للكتاني(ص 86).

حادي عاشر: كتب أخرى: والمقصود بكتبٍ أخرى هي غير كُتب الحديث التي جمع أصحابُها أحاديث النَّبيِّ ﷺ أصالةً وهي المتقدم ذكرها، فالكتب الأخرى هي تلك الكتب التي تقدَّمت الإشارة إليها آنفا التي لم يقصد أصحابُها جمع الحديث أصالةً، لكن أُخْرجتْ وذُكرت فيها أحاديث مرفوعة كثيرة بالأسانيد تبعًا، للحاجة إليها، ككتب العقيدة المسندة، وكتب الزهد والرقائق، وكتب التَّفاسير، وكتب العلل والجرح والتعديل، وهذه الكتب هي:

1/كتب العقيدة: وهي كثيرةٌ جدا، فهناك كثيرٌ من كتب العقائد وخصوصًا عند المتقدِّمين أَخرجت الأحاديث بالأسانيد، من أشهرها: الكتب الموسومة بالسُّنَّة، كالسُّنَّة لعبد الله بن أحمد، والسُّنَّة لابن أبي عاصم، والسُّنَّة للمروزي، ومن كتب العقيدة المسندة الكتب الموسومة بالتَّوحيد، كالتَّوحيد لابن خزيمة والتوحيد لابن منده، ومن كتب العقيدة المسندة الكتب الموسومة بالإيمان: كالإيمان لابن أبي شيبة، والإيمان لابن منده، ومن كتب العقيدة المسندة كتبُ الردِّ على الجهمية، كخلق أفعال العباد والرد على الجهمية للبخاري، والرد على الجهمية للدارمي وابن منده وغيرهم، وهناك كتب بمسميات أخرى في العقيدة وهي مسندة، ككتاب الشَّريعة للآجري، وكتاب أصول اعتقاد أهل السُّنَّة للالكائي، وكتاب الإبانة لابن بطَّة، وغيرها من كتب العقيدة المسندة الكثيرة.

2/كتب الزُّهد والرقائق.

ككتب ابن أبي الدنيا، والكتب الموسومة بالزهد، كالزهد والرقائق لعبد الله بن المبارك، والزهد للمعافى بن عمران الموصلي، والزهد لوكيع بن الجراح، والزهد لأبي سعيد أسد بن موسى الملقب بأسد السُّنَّة، والزهد لأحمد بن حنبل، والزهد لأبي خاتم الرازي.

3/كتب التَّفاسير والمصاحف. كتفسير ابن جرير، وتفسير ابن أبي حاتم، وتفسير ابن مردويه، وتفسر ابن المنذر، وككتاب المصاحف لابن أبي داود السِّجستاني.

4/كتب المغازي والسير: كمغازي موسى بن عقبة، وسيرة ابن إسحاق، والمغازي لابن أبي شيبة.

5/كتب العلل، والجرح والتعديل، والسؤلات، والتراجم والطبقات، والتواريخ، وهي كثيرة: **فمن كتب العلل التي ذكرت الأحاديث مسندة:** العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد، والعلل لابن أبي حاتم، والعلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني، **ومن كتب الجرح والتعديل:** التاريخ الكبير للبخاري، والكامل لابن عدي، والمجروحين لابن حبان، **ومن كتب التراجم والطبقات:** الطبقات الكبرى لابن سعد، وطبقات المحدثين بأصبهان والوردين عليها لأبي الشيخ الأصبهاني، وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، **ومن كتب التواريخ:** تاريخ نيسابور للحاكم النيسابوري(وهو مفقود)، وتاريخ أصبهان أو أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي، وتاريخ دمشق لابن عساكر.

6/كتب المصطلح وعلوم الحديث؛ سواء الجامعة، أو التي أفردت نوعا من أنواع علوم الحديث، وهي كثيرةٌ، **فمن الكتب التي جمعت كثيرًا من أنواع علوم الحديث وأخرجت بعض الأحاديث مسندة:** معرفة أنواع علوم الحديث للحاكم النَّيسابوري، والمحدِّث الفاصل بين الرَّاوي والواعي لمحمَّد بن خلاد الرامهرمزي، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع والكفاية في أصول الرِّواية كلاهما للخطيب البغدادي، **وأمَّا الكتب التي أَفردت نوعًا أو أنواعا قليلة من أنواع علوم الحديث فكثيرة، منها: كتب المتشابه:** كتلخيص المتشابه وتالي التلخيص كلاهما للخطيب البغدادي، **وكتب الكنى والأسماء:** كالكنى والأسماء لأبي بشر الدولابي، **وكتب المؤتلف والمختلف:** كالمؤتلف والمختلف للدارقطني، والإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا، **وكتب المتفق والمفترق:** كالمتفق والمفترق للخطيب البغدادي، وغيرها من الكتب المصنَّفة في بعض أنواع علوم الحديث ككتب الخطيب البغدادي الأخرى.

7/كتب معرفة الصَّحابة ومعجم الصَّحابة وتراجمهم

كالآحاد والمثاني لابن أبي عاصم، ومعجم الصَّحابة لابن قانع، ومعجم الصَّحابة للبغوي، ومعرفة الصَّحابة لأبي نعيم، ومعرفة الصحابة لابن منده.

8/كتب شروح الحديث وكتب مختلف الحديث ومشكله.كالتمهيد والاستذكار كلاهما لابن عبد البر، واختلاف الحديث للشَّافعي، وشرح مشكل الآثار للطَّحاوي.

9/كتب الفقه

ككتاب الأم للشَّافعي، وكتاب المدونة لسحنون بن سعيد، وكتاب شرح معاني الآثار للطَّحاوي، وكتاب الأوسط لابن المنذر، وكتاب المحلَّى لابن حزم.

10/كتب الغريب(غريب الحديث) واللُّغة

كغريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلَّام، وغريب الحديث لإبراهيم الحربي.

القسم الثَّاني: مصادر فقه الأحاديث وبيان معانيها.

والمقصود بها تلك المصادر التي عُنيت ببيان معاني الأحاديث وشرحها، وهي في الدَّرجة الأولى كتب شرح الحديث بأنواعها.

كَكتاب: "التَّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" لابن عبد البر، وكتاب: "فتح الباري شرح صحيح البخاري" لابن رجب البغدادي ثمَّ الدمشقي الحنبلي، ولابن حجر العسقلاني الشَّافعي، وكتاب: "الْمُعْلم بفوائد مسلم" لأبي عبد الله محمَّد بن علي بن عمر التَّميمي المازري المالكي(ت: 536هـ) وهو من أوائل شروح مسلم، ثم جاء الإمام عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: 544هـ)، فألف على كتاب "الْمُعلم" كتابه: "إِكمَالُ الْمُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم"، وكتاب: "معالم السُّنن" لأبي سليمان حَمَد بن محمَّد بن إبراهيم بن الخطاب البُستي المعروف بالخطابي (ت:

388هـ)، وهو شرح سنن أبي داود، وكتاب: " ذخيرة العقبى في شرح المجتبى"، لِمُحمَّد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلَّوِي(ت: 1442ه)، وغير ذلك من الشُّروح.

ويدخل في مصادر فقه الأحاديث وبيان معانيها: كتب الفقه بأنواعها الكثيرة: ككتب المذاهب الأربعة في الفقه، وكتب الفقه الأخرى غير كتب المذاهب الأربعة، ككتب ابنِ المنذر مثل: "الأوسط" و"الإشراف"، وكتاب: "المحلى" لابن حزم، وغيرها.

ويدخل في مصادر فقه الأحاديث كذلك: كتب التَّفاسير التي اهتمت بفقه الوحيين: كأحكام القرآن للشَّافعي والجصَّاص وابن العربي، وكتاب: "الجامع لأحكام القرآن" للقرطبي، وغيرها.

وبالجملة، فكلُّ كتابٍ يمكن الوقوف فيه على فقه الحديث وبيان معناه يُرجع إليه ويُستفاد منه.